

الخاتمة

5-1: نتائج الدراسة :

1. يعتبر إصدار النقود وتنظيم تداولها والإشراف على المصارف التجارية من الوظائف التي تنفرد بها المصارف المركزية بمختلف مسمياتها في كل البلدان.
ترتكز السياسة النقدية في النظام التقليدي على مذاهب وضعية كالأشتركية والرأسمالية ، بينما تركز السياسة النقدية في النظام الإسلامي على خصائص الإقتصاد الإسلامي - الواردة في القرآن والسنة - التي تتسم بشموليتها وسعة إطارها ومواكبتها لكافة العصور .
2. على الرغم من إتفاق كثير من أهداف السياسة النقدية في النظام المصرفي التقليدي مع أهداف السياسة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي، إلا أن أهداف السياسة النقدية في النظام الإسلامي أكثر شمولاً وإرتباطاً بجوانب الحياة المختلفة.
3. تلتزم أدوات السياسة النقدية المستخدمة في النظام الإسلامي بالموجهات الشرعية وتتفوق على أدوات السياسة النقدية التقليدية بفاعليتها ومرونتها وقدرتها على تعبئة المدخرات الحقيقية وتوظيفها لمصلحة الإقتصاد الكلى.
4. أثبتت التجربة المصرية فشل النظام التبعية لبريطانيا إبان فترة إستعمارها لمصر ، وفشل النظام الإشتراكي المتطرف الذى طبقته مصر فى الفترة من 1952-1971م فى إدارة الإقتصاد ، مما إستدعى إتباع برنامج للإصلاح الإقتصادى يقوم على التحرير الإقتصادى والتعديل الهيكلى للإقتصاد المصرى.
5. أثبتت التجربة الماليزية تميزها بكثير من الدروس التى تستدعى إستصحابها من قبل الدول النامية التى تسعى للنهوض من التخلف والتبعية.
6. من أهم عوامل نجاح التجربة الماليزية ؛ تحقيق الإستقرار السياسى والإجتماعى،الموضوعية السياسية وإمكانية التصحيح، ترشيد الإستهلاك الفردى وعدم الإسراف، التكامل والتنسيق الدقيق بين كافة الجهات عند وضع سياسات الدولة والمتابعة المدركة واللصيقة عند التنفيذ ، واستخدام التخطيط الإستراتيجى فى المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية مجتمعة.
7. أثبتت تجربة إنجلترا البحث التاريخى للإقتصاديين الغربيين - بما فيهم الإقتصادى كينز - عن نهج إقتصادى يتخلص من مساوئ الرأسمالية ويضمن ملكية فردية عادلة للجميع ، وهو ما وجدته بريطانيا فى نظام الإشتراكية الديمقراطية الحرة كما إتجهت مؤخراً نحو الإقتصاد الإسلامى بتبنى معظم المؤسسات المالية التقليدية للتمويل الإسلامى .
8. أظهرت هذه الدراسة المشكلات الإقتصادية الدورية المعقدة التى تنتج من إتباع النظام الربوى ، ومن أبرزها الأزمة المالية العالمية الأخيرة التى عصفت بالمؤسسات المالية الربوية فى العالم ومازالت آثارها تعانى منها منظومة الدول الكبرى وتابعاتها حتى الآن .

9. أهمية التكامل الإقتصادي بين الدول ذات الأهداف المشتركة ، وفقاً لخطط مدروسة وممرحلة ، إلى جانب الأهمية الإستراتيجية لهذا النوع من التكتلات.

10. إتضح من خلال التجربة السودانية أثر غياب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية خلال الفترة ما قبل 1996 حيث كانت تصدر كل سياسة بمعزل عن الأخرى وفي فترات مختلفة من العام . وقد أدى ذلك إلى الانفلات في السياسات المالية والذي تمثل في إرتفاع عجز الموازنة وإنعكس ذلك على زيادة نمو عرض النقود مما أدى لزيادة معدلات التضخم لأعلى مستوياتها في تاريخ السودان في عام 1996م.

11. إنعكس إرتفاع معدلات التضخم على نظام سعر الصرف الذي إتسم بعدم الإستقرار وإتسعت الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي في تلك الفترة (قبل عام 1996م)، كما إتضح إرتفاع إستئلاف الحكومة من بنك السودان - تمويل بالعجز - على حساب التمويل متاح للقطاع الخاص خلال تلك الفترة مما أثر سلباً على القطاعات الإنتاجية وقطاع الصادر.

12. أثبتت الدراسة تحسن المؤشرات الإقتصادية بعد التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وتزامن صدورهما في وقت واحد .

13. إتضح أن التعامل بالنظام الربوى في المصارف يزيد من حجم الأزمات الإقتصادية حيث إمتد الأثر السلبي لسعر الفائدة - كأداة من أدوات السياسة النقدية سابقاً- لجميع مفاصل الإقتصاد السودانى من سوء توزيع للدخل القومى، وتدنى الإنتاج، وإرتفاع معدل التضخم، وإعاقة التنمية الإقتصادية التى تمثل أحد أهم أهداف السياسة النقدية فى السودان. كما أن القروض الممنوحة من الجهات الخارجية - قروض بفائدة- قد عمقت المشكلات المالية والنقدية وأدت لتراكم الديون الخارجية بصورة ملحوظة منذ عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضى والتى أمتد أثرها حتى اليوم.

14. إن السياسة الإئتمانية الإنكماشية التى تم إتباعها نتيجة لشروط صندوق النقد الدولى والهيئات الدولية المانحة للقروض لم تكن حينها فاعلة فى بلد نام كالسودان له خصائصه التى تميزه إقتصادياً وإجتماعياً عن بقية الدول ، فقد درجت هذه الجهات المالية العالمية - ونتيجة لسمة التبعية التى تتسم بها إقتصاديات البلدان النامية ولحاجة الأخيرة للمنح والقروض لإحداث التنمية الإقتصادية - على طرح مثل هذا النوع من السياسات على الدول النامية لمعالجة ظاهرة التضخم إعتماً على آراء المدرسة النقدية والتى تفسر التضخم بأنها ظاهرة نقدية يمكن علاجها بالتحكم فى عرض النقود ، وأثبتت الدراسة أن ذلك يعتبر من أكبر الأخطاء ؛ إذ يتم بذلك تغييب كثير من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية

وغيرها والتي تتباين في هذه البلدان ، ومثل هذه العوامل تمثل تحدياً حقيقياً للسياسات النقدية المطروحة إن لم تؤخذ في الحسبان بل وبخصوصية كل بلد على حده.

15. إتضح أن نسبة الفوائد إلى الدين الخارجي في الدول النامية - كنتاج للنظام الربوى الذى تتبعه الجهات المانحة - تتزايد بصورة مستمرة فبينما بلغت 8, 16% فى عام 1999م إرتفعت إلى 9, 19% فى عام 2006م ، وعلى الرغم من سعى هذه الدول جاهدة لتحسين معدلات النمو - حيث إرتفع معدل النمو من 5, 3% فى عام 1999م إلى 4, 7% فى عام 2005م أى لأكثر من 111% - إلا أنها مازالت تعاني من إرتفاع مستمر فى معدلات التضخم ، ويعزى إنخفاض نسبة الدين إلى الناتج الإجمالى فى الأعوام الأخيرة ليس لإنخفاض الديون -وخاصة فوائدها- إنما لإرتفاع معدلات النمو فى هذه الدول على حساب إرتفاع معدلات التضخم . وهكذا تستمر هذه الدول تدور حول هذه الحلقة المفرغة من التخلف الإقتصادى بسبب تراكم فوائد الديون عليها وفوائد التأخير -والتي تحسب بنسب أعلى من فوائد الديون- وإن حاولت أن تحسن من معدلات نموها بشتى السبل فهى لاتجنى ثمار ذلك كما هو واضح . وقد يتسبب تراكم الديون لفرض الوصاية على الدول بل ولإستعمارها المباشر فى كثير من الأحيان .

16. إتضح أن معدلات النمو فى السودان قد إرتفعت وإعتباراً من عام 2004م بدأت نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى تتناقص. إلا أنه إتضح أن نسبة الفوائد إلى الدين الخارجى قد إستمرت فى الإرتفاع بوتيرة مستمرة فإرتفعت من 46.2% فى عام 1999م إلى 56.8% فى عام 2008م ، مما يوضح ضعف إستفادة البلاد من معدلات النمو العالية التى حققتها خلال هذه الفترة، حيث توجه موارد مقدرة لسداد الديون والتي تفوق فوائدها أصل الدين. كل ذلك يؤثر على البنية الإقتصادية فى البلاد ويعوق التنمية .

17. إتضح من خلال نتائج هذه الدراسة مدى أهمية إستصحاب آراء المصرفيين والإقتصاديين قبل التوقيع على الإتفاقية التى قضت بتطبيق النظام المصرفى المزدوج ، وذلك حتى تؤتى الإتفاقية أكلها من ناحيتى السلام السياسى والتوازن الإقتصادى المستدام بإبعاد شبح أسعار الفائدة وما تجر إليه من مشكلات إقتصادية جمة . كما أثبتت الدراسة أن النظام التقليدى لايسطيع أن يسهم فى التنمية التى يحتاجها جنوب السودان مقارنة بالنظام الإسلامى.

18. بالرغم من وجود علاقة طردية واضحة بين كمية عرض النقود وبين معدلات التضخم ، إلا أنه إتضح أن هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر على إرتفاع المستوى العام للأسعار منها:

- مدى الإستقرار السياسى.
- إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الأمر الذى يزيد من تكلفة الإنتاج ويؤدى لإرتفاع معدل التضخم حتى فى حالة زيادة المعروض من السلع.

- تشغيل البنوك بالنظام الربوى يزيد من إرتفاع الأسعار
- المعالجات النقدية المنفردة فى معالجة التضخم فى الدول النامية .
- صعوبة الفصل بين عرض النقود وسرعة دورانها وينعكس ذلك فى أن نجاح السياسة النقدية فى خفض عرض النقود لا يعنى بالضرورة خفض معدلات التضخم حيث أن سرعة دوران النقود لنفس الكمية يلغى ذلك الأثر .
- تدفق الإستثمارات الخارجية فى السودان من شأنها أن تخلق معدل تضخم مرتفع، ويستلزم ذلك توجيه هذا النوع من الإستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية لتجنب إرتفاع معدلات التضخم .
- تطبيق صيغة المضاربة المطلقة مع توفر الضمانات اللازمة يزيد الإنتاج مما يخفض معدل التضخم.

19. أثبتت الدراسة أن المصارف تتأثر فى أدائها المتعلق بخفض التضخم وزيادة الناتج المحلى الحقيقى بعدة عوامل يتمثل أهمها فى عاملى السيولة وسياسات البنك المركزى .
20. عدم الإستقرار فى السياسات النقدية يعد عاملاً مؤثراً فى إدارة السيولة، كما أن زيادة نسبة التعثر لدى الجهاز المصرفى تؤثر وبنسبة مقدرة على السيولة المتاحة للمصارف مما ينعكس سلباً على أنشطة العمليات الائتمانية فى البنوك السودانية كما إتضح أن ضعف رؤوس أموال المصارف أدت لإحجام المصارف عن تمويل المشروعات طويلة الأجل.
21. تباينت أهمية توفر السيولة لإدارة التمويل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ؛ إذ ترتفع أهميتها لإدارة التمويل بنسبة تفوق 80% بالنسبة للبنوك الإسلامية ، بينما تصل هذه النسبة إلى أقل من 60% بالنسبة للبنوك التقليدية ويعزى ذلك إلى طرق منح التمويل فى كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وعلى الرغم من ذلك فإن تدفق السيولة بصورة مستمرة لمقابلة إحتياجات المصارف المالية يعتبر هام جداً للمصارف بنوعها الإسلامى والتقليدى .
22. السياسات الائتمانية التمويلية المفروضة من جانب بنك السودان لم تتناسب إلى حد ما مع إحتياجات السوق النقدية ،ويرجع ذلك للتوسع الذى شهدته البلاد فى شتى المجالات بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل مما إستدعى بذل المزيد من الجهد لمعرفة حجم الطلب النقدى الحقيقى وتوفيره بإستخدام المزيد من الأدوات النقدية الحقيقية منعاً للتضخم .
23. أثبتت الدراسة أن الإلتزام الجاد من قبل المصارف بتنفيذ نسبة الإحتياطى النقدى المقررة من قبل بنك السودان تزيد من فاعلية هذه الأداة وإستخدامها فى كلا النظامين الإسلامى والتقليدى.
24. إتضح ضعف مساهمة المصارف فى الناتج القومى ويعزى ذلك لأسباب عدة أهمها :
أولاً :عدم تحديد سقف إئتمانية للقطاعات الإنتاجية من قبل بنك السودان وإكتفائه بمؤشرات فقط فى هذا المجال (تبعاً لسياسة التحرير المصرفى) ، وسعى القطاع الخاص -الذى يتجه إليه

معظم تمويل المصارف - لتحقيق الربح السريع مما يعنى إجماعه عن توجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية التى تتطلب تمويلاً طويلاً الأجل (كالصناعة) أو ذو مخاطر عالية (كالزراعة)، على الرغم من أن تمويل مثل هذه القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يقلل من مخاطر اعتماد موازنة الدولة على البترول (قطاع ناضب وغير مستقر) والتحول للإعتماد على قطاعات حيوية متجددة .

ثانياً : غياب الشفافية والمؤسسية فى أداء المصارف وعدم الإلتزام بضوابط منح التمويل الصادرة من البنك المركزى كل ذلك أدى لتراكم المتعثرات لدى الجهاز المصرفى الأمر الذى شكل عائقاً أمام المصارف وثبط قيامها بالدور الموكل لها فى الإقتصاد الكلى ، وتزامن ذلك مع ضعف الملاءة المالية لهذه المصارف مما أضعف مقدرتها على الدخول فى مشروعات إنتاجية تتطلب تمويلاً طويلاً الأجل.

25. أثبتت الدراسة قبول المصارف بنسبة عالية فرض البنك المركزى لغرامات فى حالة عدم إلتزام الأولى بالسياسة النقدية المعلنة من قبل البنك المركزى، والموافقة على إدراج صيغة المضاربة المطلقة بشروط محددة ضمن الصيغ المستخدمة فى النظام الإسلامى .

26. إتضح عدم جاهزية البنوك التقليدية - بنك آيفورى كمثال - لمرحلة التطبيق التقليدى بعد إتفاقية السلام مباشرة ، حيث عانى البنك المذكور من تراكم الخسائر بسبب قلة فروعه بالخرطوم (فرع واحد) وتوقف نشاط الإستثمار بسبب إرتفاع نسبة التعثر، ونسبة لأن عمله كله إقتصر فى مناطق الجنوب (جوبا، واو، ملكال، الرنك، أويل، بانتيو، وهى مناطق خرجت للتو من الحرب وتفتقد للوعى المصرفى والبنية التحتية اللازمة لقيام المصارف بها) إضافة لعدم وجود مراسلين للبنك نظراً للحظر الإقتصادى .أضف إلى ذلك أعباء مرحلة التحول التى يمر بها البنك الآن تبعاً لما نصت عليه إتفاقية السلام الشامل.

27. نجاح البنك المركزى فى وضع سياسة نقدية فاعلة خلال هذه الفترة على الرغم من التحولات الكبيرة التى شهدتها القطاع المصرفى . وتمكن البنك المركزى من طرح وإستخدام أدوات غير معهودة لإدارة السيولة لا تشكل ضغوطاً تضخمية وأثبتت جدواها بالتنسيق مع السياسات المالية المتبعة.

28. على الرغم من أهمية السلام فى السودان لوقف نزيف الحرب ، إلا أنه تبين من خلال هذه الدراسة أن إختيار النظام التقليدى لمصارف الجنوب لم تسبقه الدراسات الكافية ولا يسهم فى التنمية التى يحتاجها جنوب السودان بصورة عاجلة دون ترك ضغوط تضخمية وأعباء إسترداد الديون والتى كما إتضح من هذه الدراسة قد فاقت أصل الدين مؤخراً فى السودان ، كما أثبت النظام التقليدى قصوره من خلال الأزمات الإقتصادية الدورية التى تعيشها الدول الكبرى والتى تمثل الأزمة العالمية الحالية مثلاً ملموساً لها الأمر الذى جعل الكثير من الإقتصاديين الغربيين

- لا سيما بعض الرؤساء هناك - ينادون بتبنى سياسات نقدية خالية من سعر الفائدة كما تبين من هذه الدراسة .

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ترى الباحثة أنها يمكن أن تساعد في وضع سياسة نقدية فاعلة ، وتساهم في تطوير إستراتيجية مستقبلية لبناء إقتصادى مستقر ومتوازن .

5-2: التوصيات:

5-2-1: توصيات خاصة بالإقتصاد السودانى وبالمؤسسات المصرفية العاملة:

1- أهمية التخلي عن سعر الفائدة والإبتعاد عن المعاملات الربوية في سبيل الوصول لإقتصاد حقيقى متوازن ومستقر على المستوى المحلى والعالمى.

2- أهمية العمل على إنشاء صندوق للنقد الإسلامى يجمع في عضويته كافة الدول الإسلامية ويضطلع بتمويل الدول الإسلامية وفقاً للصيغ الإسلامية المختلفة، وإنشاء السوق الإسلامية المشتركة لأجل التبادل التجارى بين الدول الإسلامية وفقاً للمعاملات الإسلامية.

3- ضرورة الإستمرار في التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بدرجة أكبر مما هو عليه الآن وإشراك الجهات ذات الصلة (كإتحاد أصحاب العمل والمؤسسات المؤثرة) في مراحل وضع هذه السياسات، بهدف خفض إستدانة الحكومة من البنك المركزى والتحكم في عرض النقود ، والمحافظة على إستقرار المستوى العام للأسعار.

4- أهمية مراجعة أداء أدوات السياسة النقدية والتمويلية المستخدمة بصورة دورية لمعرفة متطلبات التوازن الإقتصادى الكلى ، ووضع المعالجات للإختلالات التى تحدث في بعض المؤشرات من حين لآخر ، مع إستمرار العمل لإستنباط وإستحداث أدوات جديدة تسهم في إدارة السيولة على المستوى الكلى ، وإعادة النظر في إدراج أداة تحديد السقوف الإئتمانية للقطاعات ذات الأولوية بما يتوافق مع تنمية هذه القطاعات وسياسة التحرير المصرفى.

5- إتضح أن سياسة التحرير الإقتصادى في ظل السياسات الإقتصادية الشاملة قد حققت نجاحاً واضحاً مما يعنى أهمية تبنى قواعد الإقتصاد الإسلامى في إدارة الإقتصاد الكلى.

6- أهمية تبنى إستثمارات عاجلة تعمل على إنشاء البنيات التحتية - (مطارات مجهزة بثلاجات الخضر والفواكه واللحوم ، وسائل نقل سريعة برى وجوى ، ... إلخ) حتى يتم التحول من الإعتماد على عائدات البترول وزيادة عائدات الصادرات الزراعية - لاسيما في ظل الأزمة الغذائية التى تجتاح العالم - حيث من المعلوم أن القطاع الزراعى يمكن أن يمثل العمود الفقرى المستدام للإقتصاد السودانى في حال تطويره وتحسن علاقات السودان الخارجية.

7- أهمية تفعيل عمل المحافظ الإستثمارية المتخصصة وزيادة رؤوس أموالها بغرض تمويل القطاعات ذات الأولوية ، وبناء علاقات خارجية مرنة للوصول إلى مرحلة التكتلات الإقتصادية الخارجية المتميزة مع الدول لضمان أسواق للصادرات السودانية لاسيما غير البترولية .

8- على الرغم من النجاح الذى حققه طرح الصكوك والشهادات الحكومية (شهامة وصرح) وجدوى ذلك فى سد عجز الموازنة ، إلا أنه لابد من الإستمرار فى تقييد شراء البنوك لهذه الصكوك والشهادات بنسبة محددة - حالياً 30% من إجمالى التمويل الممنوح - وتوجيه عائدات الإستدانة من الجمهور إلى التوسع فى تمويل القطاعات الإنتاجية المختلفة ، وذلك حتى لا تأتى هذه الشهادات خصماً على تمويل القطاع الخاص من المصارف الأمر الذى يضعف نشاطه ، ويؤثر سلباً على الإقتصاد الوطنى . هذا مع أهمية ترويج شهادات المشاركة الحكومية خارج السودان لجذب رؤوس الأموال الوطنية العاملة بالخارج.

9- الإستفادة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى تطوير القطاع الصناعى والزراعى والصادر ، مع أهمية إشتراط تدريب وتشغيل نسبة يتفق عليها من العمالة الوطنية عند قبول دخول تلك الإستثمارات مقابل إعطاءها بعض الإمتيازات ، ومراعاة مبدأ الشفافية فى عملها وذلك بمراجعة نشاطاتها بواسطة المراجع العام لجمهورية السودان؛ حتى لا تخرج هذه الإستثمارات عن الإطار المرسوم لها بما يخدم الإقتصاد الكلى.

10- أهمية التنسيق بين الأهداف فى الشمال والجنوب خلال الفترة الإنتقالية ، والتزامن من حيث التوقيت والإجراءات فى الشمال والجنوب لنفس السياسات ، كأن تستدعى المؤشرات الإقتصادية الكلية إنكماش الكتلة النقدية فى الشمال فهنا لاينبغى أن يكون هناك توسع فى الكتلة النقدية فى الجنوب .

11- وحتى يتمكن البنك المركزى من أداء دوره الرقابي بكل كفاءة واقتدار يجب أن يكون له وجود فعال فى كافة ولايات السودان وذلك بزيادة عدد فروع بمعدل فرع واحد بكل ولاية مع ضمان استقلاليته الكاملة فى متابعة تنفيذ وتطبيق السياسات المالية والنقدية . كما يجب أن تكون قراراته نافذة وأن يكون صارماً فى تطبيق كافة العقوبات المنصوص عليها فى لوائحه فى حالة تجاوز الضوابط الموضوعة بإحكام لتنفيذ السياسات المالية والنقدية دون تدخل مباشر أو غير مباشر من السلطات التنفيذية الأخرى ، وألا يكون هنالك استثناء إلا فى حالات الضرورة القصوى والتي تقتضيها المصلحة العامة والتي يجب أن تقرر بشأنها الجهات التشريعية أو البرلمانية أو ما يشابهها خلال الفترة الانتقالية .

12- فى حالة الحاجة الماسة للمديونية التي تمنح وفق النظم التقليدية يجب أن:

(أ) تدار تلك القروض بواسطة فرع بنك السودان للجنوب على أن يكون ذلك بتفويض من محافظ بنك السودان المركزى مع عدم تحميل بنك السودان المركزى والحكومة المركزية أي أعباء وتبعات نظير تلك المديونية نتيجة للآثار السالبة التي تخلفها تلك الديون على حجم السيولة في الاقتصاد ومن ثم على الأداء الكلي للاقتصاد .

(ب) إذا ما بلغت تلك المديونية معدلات كبيرة تفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد فيتعين على بنك السودان المركزى بالتعاون مع الجهات الأخرى في مؤسسات القطاع الاقتصادي أخذ التدابير الفعالة والعملية للحد من أثرها على السيولة في الحياة الاقتصادية، خاصة تلك التدفقات ذات المدى القصير حيث يمكن تلافي تلك الآثار السالبة لتلك التدفقات من خلال إلزام الحكومة والمؤسسات لكي تتدفق استثماراتها عبر بنك السودان المركزى ، وإلزام البنوك العاملة الأخرى بضرورة حصر معاملاتها عبر أجهزة البنك المركزي .

(ج) ينبغي علي البنك المركزى تهيئة أجهزته الرقابية للقيام بالتفتيش الدوري على البنوك العاملة بالسودان ؛ سواء كانت تلك التي تعمل وفق النظام المصرفي التقليدي بجنوب السودان أو التي تعمل وفق النظام المصرفي الإسلامي بشماله، بهدف ضبط ورقابة استخدامات النقد الأجنبي بالبنوك وتطوير المؤسسات المالية المنتمية إليه للقيام بهذا الدور الحيوي بفعالية أكثر .

13- أهمية تخصيص موارد فى ميزانية الدولة ونسبة من مساهمات البنوك ونسبة من الإستثمارات الخارجية المباشرة للتمويل الأصغر ، وإنشاء صندوق ضمان التمويل الأصغر بالتعاون مع شركات التأمين ، والتنسيق مع ديوان الزكاة والمنظمات غير الحكومية والإستفادة من خبراتها الفنية فى هذا المجال ، وإنشاء حاضنات الأعمال ومجمعات الإنتاج وتطوير سبل التسويق لهذا النوع من المنتجات. مع أهمية منح هذا النوع من التمويل بصيغة القرض الحسن ومراعاة فترة سداد التمويل حسب المشروع الممول ، وإلغاء الضرائب والجبايات والرسوم على هذا النوع من التمويل ليسهم فى التنمية الريفية ، وبالتالي يمكن إدخاله فى الدائرة الإقتصادية الكلية .

14- العمل على وضع اللبنة الأساسية لإنشاء سوق إسلامية موحدة بين الدول الإسلامية كافة والتنسيق بين سياسات هذه الدول المالية والنقدية بهدف إدارة إقتصاد خالٍ من الربا ، وتقديم نموذج إقتصادى فاعل .

15- أهمية الدفع بمفهوم التحليل الإقتصادى الإسلامى إلى الأمام وتبنيه بواسطة العلماء الإقتصاديين والفقهاء فى الدول الإسلامية من أجل تقديمه للعالم كنموذج أمثل لإدارة إقتصاد عالمى متوازن ومستقر بعيداً عن الأزمات المالية الدورية.

16- إن الإستقرار الإقتصادى والسياسى الذى شهدته البلاد بعد توقيع إتفاقية السلام أدى لتسارع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلاد فى أشكال متعددة ، الأمر الذى يستدعى التأكد من قدرة النظام المصرفى فى التعامل مع هذه المتغيرات ، كما أن رصد بنك السودان

لتحركات هذه الأموال من الأهمية بمكان حتى لا يفاجأ بسحوبات غير متوقعة أو غير مقدور على مقابلتها ، فينعكس ذلك سلباً على الحساب الجارى وعلى إستقرار نظام سعر الصرف وبالتالي يختل التوازن فى الإقتصاد الكلى . لذلك لابد من وضع تدابير إحترازية لحماية المصارف من الكشف المفاجئ لحساباتها الخارجية إلى جانب تفضى التداعيات السلبية على الحساب الخارجى .

17- إيجاد آليات إضافية لجذب المزيد من المدخرات للقطاع المصرفى والعمل على خفض المتعثرات وجذب إستثمارات خارجية وتوظيف أموال المصارف بكفاءة أكبر .

18- لخفض الديون المتعثرة فى المصارف - إضافة لإجراءات بنك السودان المتبعة حالياً- تبرز أهمية مراعاة الإستفسار عن العميل بالرجوع لإتحاد أصحاب العمل قبل منحه التمويل لمعرفة عضويته ومركزه المالى...إلخ. مع العمل على ربط قاعدة بيانات المسجل التجارى الخاصة بأسماء الشركات وملاكها بقاعدة بيانات بنك السودان المركزى ما أمكن ذلك.

19- ضرورة إنشاء بيت إستشارى واحد يتبع للبنك المركزى يقوم بالتنسيق مع المصارف لتقييم ضمانات العملاء قبل منحهم التمويل من قبل المصارف ، وذلك فى إطار العمل لخفض المتعثرات .

20- العمل على تشجيع المصارف لخفض نسبة التمويل بصيغة المرابحة ورفع نسبة التمويل بالصيغ الأخرى - وبخاصة صيغة المشاركة بكافة صورها - لما يمكن أن تقدمه هذه الصيغة من إسهامات مقدرة فى التنمية الإقتصادية ، ودون إشكالات فى التطبيق .

21- يتوجب على السياسة النقدية إعادة النظر فيما يتعلق بحظر تمويل أعضاء مجالس إدارات المصارف ، إذ يمكن السماح بتمويلهم من المصارف التى يمتلكون فيها أسهماً فقط ، وتكون الأسهم بحجم مقدر (يحدد حجم الأسهم المسموح بالتمويل وفقاً لها حسب المؤشرات الإقتصادية الكلية) ، ويتم التمويل وفقاً لشروط واضحة ومحددة كإستخدام التمويل فى مشروعات إنتاجية وتنموية داخل البلاد ، ويمنح التمويل هنا بذات الشروط والإجراءات التى يتم تمويل العملاء بها كدراسة الطلب ، وحجم التمويل ، والهامش والضمان والفترة والسداد إلخ هذه الضوابط المنصوص عليها من قبل سياسات بنك السودان ، مع إلزام الممول بعدم التعثر ومخاطبة البنك المركزى بواسطة الإدارة المعنية فى البنك الممول فى حالة التعثر . ويجئ هذا المقترح لعدة أسباب :

أ - مالك الأسهم فى المصرف يكون حريصاً على الأرباح وعندما يتم تمويله من ذات المصرف يكون أكثر حرصاً على سلامة العملية (باعتباره قدوة للموظفين الذين يقومون بالتنفيذ) ، كما يحرص على السداد لتعظيم عائده وحفظاً لاسمه وسمعته بين المساهمين .

ب - المساهمون فى البنوك لديهم الخبرة الكافية لإدارة العمليات الإستثمارية بنجاح ، الأمر الذى يساعد فى نجاح المشروعات الممولة ، وزيادة العمالة ، والمساهمة فى الإنتاج على المستوى الكلى .

ج - حظر تمويل أعضاء مجلس إدارة أى مصرف من ذات المصرف لا يعنى أن هؤلاء الأعضاء لا يمكن تمويلهم من مصارف أخرى هم عملاء لديها ، مما يزيد من إحتمال التباطؤ فى السداد لتمويلهم من تلك المصارف ، ولا يمكن حدوث ذلك إذا تم تمويلهم من المصارف التى يساهمون فيها . كما يمكن أن يستخدم هذا النوع من التمويل فى التمويل الأصغر لمشروعات تتبع للبنوك المعنية ومساهمتها وذات روابط خلفية وأمامية (backward Linkages & Forward) . ويمكن أن يتم التمويل فى هذه الحالة كقرض حسن ودون طلب ضمانات شريطة الدراسة الوافية للمشروعات المعنية والمتابعة للصيقة فى التنفيذ والتسويق من قبل الوحدات المتخصصة بالمصارف المعنية وموافقة بنك السودان المركزى .

22- أهمية مراجعة سياسة التحرير المصرفى والعمل على توجيه المصارف للمساهمة بنسبة أكبر فى الناتج الإجمالى من خلال ولوجها لمجالات غير مطروقة فى الصناعة المصرفية تسبقها دراسات وافية .

23- تشجيع المصارف لتقديم التمويل لقطاع الصادر لتنويع وتوسيع قاعدة الصادرات وذلك بإنشاء مشروعات خاصة لإنتاج الصادرات غير البترولية تسهم فى إنشائها الصناديق والمحافظ الإستثمارية والرأسمالية الوطنية ، وبصفة خاصة فى مجال القطاع الزراعى ، وتنمية البنىات الأساسية المرتبطة بمثل هذه المشروعات ، وخلق شراكات إستثمارية إستراتيجية مع الجهات التى تتعامل فى مدخلات الإنتاج وتسويق المنتج ، مع تفعيل دور الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات وإنشاء وحدة لضبط جودة الصادرات تتبع لهذه الوكالة لضمان منافسة الصادرات عالمياً .

24- دعوة البنوك الإسلامية إلى الإعتماد على الكفاءات التى تجمع بين التخصصات الإقتصادية و الشرعية والمهنية فى آن واحد وزيادة الإعتماد بمنهجية التدريب وفقاً لذلك . مع ضرورة تدريس مادتي الإقتصاد الإسلامى وفقه المعاملات ضمن مناهج كليات الإقتصاد والتجارة والمحاسبة وإدارة الأعمال على المستوى الجامعى ، وبلغات متعددة لعموم الفائدة .

25- العمل على إنشاء فروع خارجية للبنوك الإسلامية خاصة فى الدول الإفريقية بهدف التعرف على هذا النوع من الصيرفة وتبادل الخبرات والتدريب فى هذا المجال ، والعمل مع الدول العربية والإسلامية لإستقطاب التأييد لمشروع إدراج صيغ التمويل الإسلامى ضمن المؤسسات المالية العالمية والإقليمية ويمكن أن يتم ذلك عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامى والتجمعات الإقليمية العربية والإسلامية المؤثرة فى هذه المؤسسات . هذا إلى جانب العمل على إنشاء

مصارف إسلامية مشتركة مع الدول الغربية المؤثرة والتي تسعى لتحقيق وجود مصالح مع الدول المسلمة مؤخراً ، وتعتبر فرنسا مثلاً لتلك الدول الأمر الذي يسهم في فتح أبواب الدول الأفريقية أمام المصارف الإسلامية .

5-2-2: توصيات خاصة ببنك الخرطوم وبنك آيفورى:

1. أهمية إعادة النظر في سياسة خصخصة المؤسسات الأكثر ربحية ؛ كبنك الخرطوم والأسواق الحرة وغيرها من هذا النوع من المؤسسات ، حيث أن التخلص من أكثر المؤسسات ربحية يولد عجزاً في ميزانية الدولة - لاسيما في ظل قانون تشجيع الإستثمار الحالى وإعفاء أو خفض الضرائب على المستثمرين- مما يجعل الدولة تلجأ إلى الإقتراض من الجهاز المصرفى والأفراد بضمان ماتملكه من أسهم فى شركات أخرى أو تلجأ إلى فرض رسوم وضرائب جديدة بغرض سد عجز الموازنة مما يشكل عبئاً إضافياً على محدودى الدخل. وترى الباحثة أهمية أن تقوم الدولة ببيع المؤسسات التى لا تحقق إيراداً مرضياً لشركاء معلومين بغرض إعادة هيكلة وتأهيل مثل هذه المؤسسات فنياً ومالياً وإدارياً ومن ثم طرح جزء من أسهمها للإكتتاب العام . مع مراعاة أن تكون الإدارة التنفيذية - المدير العام بصفة خاصة - بيد الخبرات السودانية مراعاة للمصالح الوطنية فى حالة الشراكة الخارجية والتي لا يجب أن تفوق أسهمها 49% من الأسهم الكلية لمثل هذه المؤسسات.

2. تفعيل دور رقابة الضبط الداخلى والرقابة المحاسبية للتأكد من التزام المصارف التقليدية بتطبيق منشورات البنك المركزى بصورة عامة، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والسياسات المتعلقة بتقييم النقد الأجنبى والتي تصدر من حين لآخر .

3. أهمية إلزام البنك المركزى لجميع المصارف - دون إستثناء - بمراجعة ميزانياتها السنوية بواسطة ديوان المراجع العام لجمهورية السودان وعدم إعتداد الميزانيات المراجعة بواسطة الجهات الأخرى ، وذلك حفاظاً على الموارد المالية للبلاد والتأكد من توجيهها لمصلحة الإقتصاد القومى ، وتحسباً من حدوث تدفقات مالية خارجة أو داخلة غير متوقعة يمكن أن تؤثر على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلى بالبلاد .

4. تميزت الصيغ الإسلامية بعائدات جيدة فى عمليات الإستثمار و التمويل خلال الفترة التى تم التعامل بها فى بنك آيفورى وقد تمكن بنك الخرطوم - على الرغم من التحولات الكبيرة التى شهدتها داخلياً وخارجياً ، وإنخفاض أرباحه خلال فترة التحليل - من الإحتفاظ بمكانته بين المصارف العاملة ويرجع ذلك بدرجة كبيرة لتبنيه النظام المصرفى الإسلامى فى عمليات الإستثمار والتمويل .

5. أهمية إعادة النظر - من قبل حكومة جنوب السودان - فى إمكانية فتح البنوك العاملة فى جنوب السودان لنوافذ إسلامية لما للتمويل بالصيغ الإسلامية من ميزات تؤهله للمساهمة فى التنمية دون ضغوط تضخمية أو أسعار فائدة يمكن أن تكون عبئاً على ميزانية الجنوب مستقبلاً ، لاسيما وأن جنوب السودان فى حاجة ماسة للتنمية حالياً ويمكن جذب إستثمارات من الدول الإسلامية فى هذه الحالة ، تجئ هذه التوصية بناء على إسهامات البنوك التى كانت تعمل وفقاً للنظام الإسلامى فى تنمية الجنوب قبل قرار إنسحابها ، وإستمرار عمل البنك الزراعى السودانى - والذى يعمل وفقاً للنظام الإسلامى بالجنوب حالياً - بناء على رغبة حكومة الجنوب، وفى ظل عمل بنك آيفورى فرع الخرطوم بالنظام الإسلامى . ولحكومة جنوب السودان الحق فى إختيار ماتراه مناسباً لإدارة مصارفها ، خاصة بعد ما إتضحت مساوئ أسعار الفائدة وبصورة عملية من خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتى عصفت بإقتصاديات الدول الرأسمالية التى كان يمكن أن تسهم فى تنمية الجنوب، والإتجاه العالمى نحو التعرف على النظام الإقتصادى الإسلامى عن كثب.

6. إن التعامل بالنظام التقليدى فى جنوب السودان وفى إطار نظام مصرفى مزدوج قد ألغى من فرص إدراج أسهم المؤسسات المالية والمصارف العاملة فى جنوب السودان فى سوق الخرطوم للأوراق المالية التى تعمل وفقاً للنظام الإسلامى ، وذلك نظراً لتعامل هذه المؤسسات بسعر الفائدة ، الأمر الذى إنعكس سلباً على تمويل التنمية فى جنوب البلاد وحرمانها من الإستفادة من موارد مالية غير تضخمية فى تمويل التنمية التى تحتاجها هذه المناطق بصورة ماسة. لا سيما وأن سوق الأسهم والسندات التقليدية قد أثبتت عدم فاعليتها ، والأزمة المالية العالمية التى حدثت مؤخراً خير دليل على ذلك . كل ذلك يستدعى إعادة النظر فى تطبيق النظام التقليدى فى جنوب السودان فى المرحلة المقبلة .

7. أهمية إيجاد آلية لتحديد تكلفة متقاربة وذات أثر متساوى للتمويل فى كل من الشمال (المصارف الإسلامية) والجنوب (البنوك التقليدية) للحد من التحرك غير المرغوب فيه للموارد من منطقة إلى أخرى ، وذلك تعويضاً لمتطلبات إتفاقية السلام . وهنا يجب مراعاة ضرورة أن تكون هوامش أرباح الصيغ الإسلامية (المربحة بصفة خاصة) فى النظام الإسلامى أقل من أسعار الفائدة فى النظام التقليدى ، وذلك لأن الأساس فى النظام الإسلامى الإبتعاد عن الغبن المترتب عن الدين ، وسماحة الدين الإسلامى فى هذا الجانب ، فلا يعقل أن تكون هوامش الأرباح بنسب أعلى أو متعادلة مع أسعار الفائدة . هذا بالإضافة لإمكانية إنصراف بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية فى

حالة إرتفاع هوامش الأرباح أو مساواتها بأسعار الفائدة للمصارف التقليدية وفى ذلك تشجيع للنظام الربوى ومن ثم الدخول فى مشكلات لا حصر لها .

إن نجاح التجربة السودانية فى إدارة السياسة النقدية فى ظل نظام مصرفى مزدوج فى ظل ظروف داخلية وخارجية ضاغطة إقتصادياً وسياسياً، وفى إطار جغرافى منفصل، وسياسة نقدية موحدة، وبنك مركزى واحد، دون خلق ضغوط تضخمية، وبمستوى نمو مقدر، يعتبر تجربة متفردة فى العالم لم يسبق مثيل لها حتى الآن . وتعكس هذه التجربة مقدرات الكوادر البشرية السودانية وفهمها العميق لمشكلات الإقتصاد السودانى وكيفية وضع الحلول المناسبة لها الأمر الذى جعل الإقتصاد السودانى يتعافى بمعدلات إيجابية متزايدة خلال فترة الدراسة. ولعل من أهم التوصيات التى ترى الباحثة إيرادها هنا أهمية العمل من أجل وحدة السودان من قبل كافة الأطراف السودانية حيث أن العالم حالياً يتجه لبناء التكتلات لدعم المقدرات الإقتصادية للدول المتحدة . ومن خلال ماتبين فى هذه الدراسة تجئ أهمية تبنى مصارف جنوب السودان لنظام مصرفى خالٍ من الربا كفكر إقتصادى وإنسانى سليم ، لاسيما وقد تبين حرمة الربا فى كافة الأديان ، كما تبين عملياً من خلال الأزمات المالية العالمية المتكررة ما يحمله الربا من صعوبات إقتصادية جمة لكافة الشعوب التى تتعامل به ، تأتى هذه التوصية فى ظل حاجة ولايات جنوب السودان للتنمية بمعدلات مقدرة فى كافة المجالات خلال الفترة المقبلة ، ويمكن طرح هذه التوصية لدراساتها دراسة متأنية ومحايدة من قبل بنك جنوب السودان فى كلا الحالتين الوحدة أو الانفصال وفقاً لنتيجة إستفتاء جنوب السودان المقرر إجراؤه فى عام 2011م إن شاء الله .

5-2-3: توصيات لدراسات مستقبلية:

1. دور المؤسسات المالية الدولية فى إستدامة وتفاقم الديون الخارجية فى الدول النامية.
2. أثر مبادرة صندوق النقد الدولى للدول الفقيرة والمثقلة بالديون (HIPC) فى معالجة ديون السودان الخارجية.
3. دور الصناديق الإستثمارية فى التنمية الإقتصادية فى السودان.
4. أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الإقتصاد السودانى.
5. إستراتيجيات مكافحة الفقر فى السودان.
6. منهجية تطوير الصادرات السودانية.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم.

- السنة النبوية المطهرة.

1. ابن تيمية، تقي الدين: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، القاهرة: دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، 1955م.
2. ابن سعد: الطبقات الكبرى، الجزء الثالث، بيروت: دار صادر، 1406هـ (1985م).
3. أبو زهرة، محمد: بحوث في الربا، القاهرة: دار الفكر العربي، بدون.
4. أبو سريع، محمد عبد الهادي: الربا والقرض في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة بالأوضاع الاقتصادية المعاصرة، المملكة العربية السعودية: دار الاعتصام، 1985م.
5. أبو صالح، محمد حسين: التخطيط الإستراتيجي في الإقتصاد والعلوم السياسية والإجتماعية، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2006 م.
6. بدرى، مختار سعيد، هارون، نصر الدين سليمان، زكريا، عبد الرحمن المهدي: توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية - مخطط

- الرقابة والإشراف المصرفي ، بعض جوانب الأسلمة المصرفية في دول باكستان ، ماليزيا وإيران ، الكتاب الثالث ، بنك السودان المركزي ، الخرطوم 2006م.
7. بركات، عبد الكريم صادق، الكفراوي، عوف محمود: الاقتصاد المالي الإسلامي - دراسة مقارنة بالنظم الوضعية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1404هـ (1984م).
8. بشاي، كامل فهمي: دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981م.
9. بنك السودان - مخطط النظام المصرفي (الأسلمة وأثرها على البيئة المصرفية) ، الخرطوم: المكتبة الوطنية ، 2006م.
10. بنك السودان المركزي - مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية ، الخرطوم : دار السداد للطباعة ، 2006م.
11. البيلي، منير عثمان أحمد: السياسات النقدية في السودان، الخرطوم: مطبعة البنك الزراعي السوداني، الطبعة الأولى، 1999م.
12. البيهقي، أحمد: السنن الكبرى، الجزء الخامس، بيروت: دار الفكر، بدون.
13. ج، يكنيك: اقتصاد العمل، ترجمة ضياء مجيد، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل: 1980م.
14. جامع، أحمد: النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 1987م.
15. جريجوري ، بول وستيوارت ، روبرت :النظم الاقتصادية المقارنة ، تعريب : منصور ، طه عبد الله ، دار المريخ للنشر ، الرياض : 1414هـ (1994م) .
16. الجوزية، ابن القيم: أعلام الموقعين عن رب العالمين، الجزء الثاني، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ، 1388هـ (1968م).
17. الجوزية، محمد بن القيم: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، 1391هـ (1971م).
18. روجيه ، دوهيم : مدخل الى الاقتصاد ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، لبنان 1967م.
19. سابق، سيد: فقه السنة، الجزء الثالث، القاهرة: الفتح للإعلام العربي، دار الطباعة والنشر الإسلامية، 1411هـ (1990م).
20. سالم ، محمود: برنامج الإصلاح الاقتصادي وإدارة السياستين المالية والنقدية - التجربة المصرية ، بيروت : إتحاد المصارف العربية ، 1996م.

21. سعدوني ، محمد : تجربة الاتحاد الاربوي في التكامل الاقتصادي ، مذكرة ليسانس، المركز الجامعي بشار، 2004م.
22. سعيد، محمد رأفت: المال - ملكيته واستثماره وإنفاقه- دراسة موضوعية في الأحاديث النبوية الشريفة، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1425هـ(2004م).
23. سلامة ، عابدين أحمد : البنوك الإسلامية وأسلمة النظام المصرفي فى السودان - البنوك الإسلامية ودورها فى التنمية ، القاهرة : 1983م.
24. سليمان، سلوى علي: السياسة الاقتصادية، الكويت: وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، 1973م.
25. سويلم ، محمد : إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية - مدخل مقارنة ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، المنزه - القاهرة :1998م .
26. سيجل، باري: النقود والبنوك والاقتصاد- وجهة نظر النقيدين، ترجمة: منصور، طه عبد الله وعبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، الرياض: دار المريخ للنشر، 1407هـ(1987م).
27. شيخ موسى، عبد الوهاب عثمان: منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970-2000م وتصور للرؤية المستقبلية، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2001م.
28. صحيح البخاري بحاشية السندي 172/1 ، دمشق: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1373هـ(1953م).
29. صحيح مسلم، بشرح النووي 60/11 القاهرة: المطبعة المصرية 1349هـ.
30. الصدر، محمد باقر: اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت: الطبعة العشرون، 1987م.
31. الصدر، محمد باقر: الأسس العامة للبنك في المجتمع الإسلامي، بيروت: دار الفكر، بدون.
32. عبد السلام، عرفة: المنظمات الدولية و الإقليمية ، دار الجماهيرية ، ليبيا ،1993م.
33. عبد المولى ، السيد : إقتصاديات النقود والبنوك مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998م.
34. عرفات ، تقي الحسني : التمويل الدولي ، دار مجدلاوي، ط2، الأردن ، 2003 م.
35. عفر، محمد عبد المنعم: السياسات الاقتصادية في الإسلام، القاهرة: مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (1400هـ) 1980م.

36. العقاد، عباس محمود: حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة ، 1386هـ (1966م).
37. علي، عواطف يوسف محمد، مسند، مصطفى محمد، الطيب، عبد المنعم محمد: دور بنك السودان في إدارة الجهاز المصرفي - الفترة من 1960-1997م، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم: أمانة التوثيق والبحوث، نوفمبر 1997م.
38. عناية، غازي: الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى 1409هـ (1989م).
39. فرج ، عبد الفتاح : البنك المركزي الاربوي ، الملتقى الدولي حول اليورو ، الاغواط :أبريل 2005 م.
40. فهمي ، حسين كامل : أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في إقتصاد إسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، جدة : (2006م) 1427هـ.
41. الفولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب: اقتصاديات النقود والتمويل، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005م.
42. قريصة، صبحي تادرس، العقاد، مدحت محمد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت: دار النهضة العربية، 1981م.
43. قطب، سيد: تفسير آيات الربا، القاهرة: دار الشروق، 1400هـ (1980م).
44. الكفراوي، عوف محمود: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي - دراسة تحليلية مقارنة، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997م.
45. الكفراوي، عوف محمود: النقود والمصارف في النظام الإسلامي، القاهرة: دار الجامعات المصرية، 1983م.
46. الكفراوي، عوف محمود: سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث - دراسة مقارنة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1995م.
47. مجدي، محمود شهاب :الوحدة النقدية الاربوية، الدار الجامعية ، مصر 1997 م .
48. مجيد، ضياء: اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1992م.
49. مجيد، ضياء: البنوك الإسلامية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1997م.
50. مجيد، ضياء: التحليل الإقتصادي الإسلامي - الدخل والنقد ومعدل الربح والاستخدام، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1997م.

51. مجيد، ضياء: التحليل الاقتصادي الكلي، الرباط: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992م.
52. محمود، شوقي عزمى: الإستثمار فى الأوراق المالية والتنمية الإقتصادية فى السودان ، الخرطوم: الشركة القومية للمعاملات المالية ، 2005م.
53. مدحت، صادق: النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، ط1، القاهرة: دار غريب، 1997م
54. المصرى، أحمد محمد : إدارة البنوك التجارية والإسلامية ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1998م.
55. المصري، عبد السمیع: لماذا حرم الله الربا، الأزهر: دار التوفيق النموذجية للطباعة، الطبعة الأولى، 1407هـ (1987م).
56. مصطفى، أحمد فريد، عفر، محمد عبد المنعم: الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000م.
57. مفتاح ، صالح : الاتحاد النقدي الاوروي ، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، الاغواط، 18-20 أبريل 2005م.
58. المقریزی، تقى الدين أحمد بن علي: النقود الإسلامية، المسمى بشذوذ العقود في ذكر النقود، النجف: منشورات المكتبة الحيدرية، الطبعة الخامسة 1387هـ (1967).
59. الناقة، أحمد أبو الفتوح: نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية- مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة 1998م.
60. نامق، صلاح الدين: النظم الإقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها- دراسة مقارنة ، القاهرة : دار المعارف، 1982م.
61. نبيل، حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار إيجي مصر، ط2، مصر، 1999م .

مقالات ودراسات وأوراق عمل:

1. إبراهيم ، الطيب : السياسات النقدية والإئتمانية - المؤتمر الإقتصادى القومى الأول ، مجلد السياسات الإقتصادية ، الخرطوم.
2. أحمد، التجانى عبد القادر: الأزمة المالية العالمية ، الأسباب والآثار المترتبة عليها “إنهيار سوق المال الأسباب والمعالجات” . أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية - مركز البحوث والنشر والإستشارات ، الخرطوم : أكتوبر 2008م.

3. أحمد، مجذوب أحمد: السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم: الطبعة الثانية 1424هـ (2003م) عرض مسند، مصطفى محمد: مجلة دراسات مصرفية ومالية، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية العدد 9، الخرطوم: جمادى الأولى 1426هـ (يوليو 2005م).
4. الإقتصاد والأعمال . 2008 م . المراحل الكبرى فى الأزمة المالية منذ إندلاعها Retrieved April 24 .2009 . from <http://www.aljazeera.net.htm>.
5. البدوى ، إبراهيم : ندوة بعنوان : النقود ، التضخم وسعر الصرف فى مرحلة ما بعد النزاعات – دروس للسودان ، تعقيب : حسن ، صابر محمد ، جامعة الخرطوم قسم الإقتصاد بتاريخ 17 / 8 / 2005 م .
6. بشير، بكرى عبد الرحيم : تأثير السياسات النقدية والإئتمانية لبنك السودان على البنوك الإسلامية – منشورات بنك فيصل الإسلامى السودانى 1989م .
7. البندارى ،إفتكار: الشريعة الإسلامية تتقذ إقتصاد العالم ،صحيفة الوسط ، الخرطوم : بتاريخ 9 / أكتوبر/2008م.
8. بشير، محمد شريف . 2005 م . كيف تهزم الفقر . 23 / 8 / 2008م . السياسة النقدية فى ماليزيا الموقع <http://www.balagh.com.mosoa/eqtsad/eqtsd.htm>.
9. حبيب ، إبراهيم آدم : السياسات النقدية والإئتمانية فى السودان ، النشرة الإقتصادية الشهرية لبنك السودان ، العدد 24 .
10. حسن ، صابر محمد : العمل المصرفى فى ظل السلام – الواقع التحديات والرؤية المستقبلية ، الندوة السنوية لبنك السودان المركزى للعام 2005م ، قاعة الصداقة ، الخرطوم : 29 / 12 / 2005 م .
11. حمدى ، عبد الرحيم : ندوة بعنوان: الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الإقتصادى الإسلامى ،الخرطوم 21/أكتوبر/2008م
12. الخليفة، وليد: الفوائد الربوية سبب الأزمة المالية .. والمخرج فى النظام الإسلامى وليس الرأسمالى ، صحيفة الرأى العام ،الخرطوم : بتاريخ 28 / أكتوبر/2008م.
13. داتو، تنسرى . 2004 م . الإقتصاد الماليزى : التحديات والمكانة المتوقعة إلى عام 2020م ، إستراتيجية الإقتصاد الماليزى ، 21/10/2008م
موقع(-1)<http://www.javascript:history.go>
14. الريحان، بكر: صيغ التمويل والاستثمار فى المصارف الإسلامية، برنامج الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي بالتعاون مع مركز النيلين القومي للتدريب والتنمية، الخرطوم: 2004م.

15. سليمان ، أحمد كامل: تجربة القطاع المصرفي الإسلامي المالي وتحديات الصيرفة الإسلامية في سوريا ، النشرة الإقتصادية، الوكالة العربية السورية للأنباء - سانا 2008/10/19 م .
16. شاكر، فؤاد: برنامج الإصلاح الإقتصادي وإدارة السياستين النقدية والمالية - التجربة المصرية، الخرطوم : بدون ، 1996م.
17. ظهير، عثمان والسهمي، سعد 2008 م . السوق المالية الإسلامية في ماليزيا التجربة والنجاح. 2008/10/ 19 http://www.Maktoob .com Inc
18. عارف، محمد: السياسة النقدية في اقتصادنا الإسلامي، مجلة البنوك الإسلامية، العدد الثامن 1979م.
19. عبد القادر ، التيجاني : (200) مليون جنيه حجم تمويل الصكوك لموازنة 2008م حتى الآن ، صحيفة الرأي العام بتاريخ 8/3/2008م.
20. عبد القادر، محمد: إنتهت القمة وبقيت الأزمة .. ! صحيفة الرأي العام ،الخرطوم: بتاريخ 7 / أبريل/2009م.
21. عبد الله، حسن صادق حسن: أزمة الديون والنظام البديل، ملتقى الفكر الإسلامي الرابع والعشرون، الجزائر، ديسمبر 1990م.
22. عبد المطلب ، إبراهيم أحمد : ورقة بعنوان التمويل الأصغر كآلية لمحاربة الفقر ، وزارة المالية ، ولاية القضايف: أغسطس 2009 م .
23. عبد النبي، مصطفى إبراهيم: دور السلطات النقدية في الحاكمية الجيدة على المصارف بالإشارة لحالة السودان. مجلة المصرفي ،العدد السابع والثلاثون ، سبتمبر 2005م.
24. عسكر ، هبة :2008م. د. الغزالي : الأزمة المالية فرصة ذهبية لتعزيز الإقتصاد الإسلامي ...المواطن البسيط سيدفع الثمن...قد تنقلص أمريكا عسكرياً .صحيفة المسلم الإلكترونية . العدد 100763 بتاريخ 1429/10/17 هـ الموقع <http://almoslim.net/node/100763>
25. عفر، محمد عبد المنعم: أولويات التنمية في الاقتصاد الإسلامي المعاصر تبعاً لمقاصد الشريعة، ملتقى الفكر الإسلامي الرابع والعشرون، الجزائر: 1990م.
26. عفر، محمد عبد المنعم: سوق النقود في الاقتصاد الإسلامي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، عدد 4، 1401هـ.

27. علي، عواطف يوسف محمد، مسند، مصطفى محمد، الطيب، عبد المنعم محمد: دور بنك السودان في إدارة الجهاز المصرفي - الفترة من 1960-1997م، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم: أمانة التوثيق والبحوث، نوفمبر 1997م.
28. عيسى ، سنهورى : تقرير الصكوك الحكومية خيار مجدٍ لسد عجز الموازنة . مجلة المصارف العدد 26 ، إتحاد المصارف السودانى الخرطوم: يناير 2009م.
29. الغزالي، عبد الحميد: حول جوهر النظام الاقتصادي، برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة: بدون.
30. فتح الرحمن يوسف : " بنك السودان المركزي يؤكد قدرة المصرفية الإسلامية على العمل في نشاطات تنمية بجنوب السودان" جريدة الشرق الأوسط، العدد 10899 بتاريخ 2008/9/30م.
31. فتوى هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الإسلامية بالسودان حول العائد التعويضى ، مجلة الإقتصاد الإسلامى ، بنك دى الإسلامى ، العدد 82 ، مايو 1988م.
32. الكباشى ، المسلمى البشير : علماء المسلمين بالسودان يبدون رأيهم حول العائد التعويضى ، مجلة الإقتصاد الإسلامى ، بنك دى الإسلامى ، السنة السابعة ، العدد 79 فبراير 1988م.
33. المؤتمر نت - مهاتير محمد ...صانع ماليزيا النمر الموقع <http://www.alsharqalawsat.com/details.asp> section45.issue no.10769.retrieved13/10/2008
34. ماليزيا - تعزز موقعها فى العالم كمركز مالى إسلامى ، مجلة القبس ، 2008/8/16م ، الموقع <http://www.algabas.com.kw>
35. متولى، مختار: التوازن العام والسياسات الكلية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة : 1403هـ(1983م).
36. مجلة المصرفى ، العدد 38 ديسمبر 2005م ، الخرطوم : دار السداد للطباعة
37. مجيد، ضياء: الربا والأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والمضاربة في اقتصاد إسلامي، الملتقى الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي، نادي ابن خلدون للاقتصاد الإسلامي، جامعة قسنطينة، الجزائر: 1990م.

38. مجيد، ضياء: الموقف الإسلامي من سوق العمل وتنمية الطاقات البشرية، الملتقى الدولي حول أثر القيم الإسلامية في التنمية، المجلس الشعبي البلدي، قسنطينة، الجزائر: 1988م.
39. محمد ، مهاتير . 2004م الإطار الثالث لمنظور خطة التنمية 2001-2010م ، ماليزيا -منظور خطة التنمية ، 24/10/2008م موقع [http://www.javascript:history.go\(-1\)](http://www.javascript:history.go(-1))
40. محمد ، مهاتير . 2004م ماليزيا : الطريق قدماً : رؤية 2020 ، 28/10/2008م الموقع [http://www.javascript:history.go\(-1\)](http://www.javascript:history.go(-1))
41. محمد خير، عثمان حمد: تجارب صناعة الصناديق الإستثمارية بالسودان - تجربة شركة السودان للخدمات المالية ، الخرطوم : بدون.
42. محيط -خاص .2009م. بنك إنجلترا يبقى أسعار الفائدة عند 5 ، . . % . بتاريخ 22/أبريل/2009م .المصدر- [http://www.moheet.com/show-](http://www.moheet.com/show-news.aspx,nid=243455.pg=43)
43. مركز المعلومات : بنك السودان .. ودعم التمويل الأصغر . مجلة المصارف العدد 17، إتحاد المصارف السوداني الخرطوم: أكتوبر 2006م.
44. مغاوري ، شلبي . 2008م ، بنك البنوك الأوروبية...المسؤول الأول ، 24/10/2008م موقع <http://www.islam-online.com>
45. منتديات مجلة الديفيدى 2009م الأزمة المالية والبديل الإسلامى . vol . vBulletin . Retrieved April 28 . 2009 . from <http://www.thefutureofmoney.blogspot.com>
46. ندوة بجامعة الأزهر بعنوان: الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي ، المنعقدة في القاهرة - مصر ، بتاريخ 11/شوال/1429هـ .
47. ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن) بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بعنوان: الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على أسواق المال والإقتصاد العربى ، المنعقدة في عمان - الأردن ، بتاريخ 8/11/2008م .
48. واشنطن : (وكالات) :صندوق النقد : الدول المتقدمة فشلت فى التصدى لأصل الأزمة ، صحيفة الرأى العام ،الخرطوم : بتاريخ 24 / أبريل /2009م.
49. وزارة المالية - ماليزيا ، 2004م . التقييم الإقتصادي وتوجهات الخصخصة تجاه عام 2020م . 24/8/2008م .تنمية الإقتصاد الماليزى الموقع <http://www.balagh.com.mosoa/eqtsad/eqtsd.htm>

50. وزارة المالية .2004م .إستراتيجية الإقتصاد الماليزي ، 26/10/2008م الموقع
[http://www.javascript:history.go\(-1\)](http://www.javascript:history.go(-1))

51. وصاف، عتيقة وعاشور ، سهام : نظام النقد الاروبي الملتقى الدولي حول اليورو و
إقتصاديات الدول العربية الاغواط 18-20/04/2005 م.

52. وولف ، مارتن 2009م : لابديل عن التفكير من جديد فى السياسة النقدية ، صحيفة
الإقتصادية الإلكترونية العدد 200451 بتاريخ 2009/3/1م المصدر
<http://www.aleqt.com/article-200451.html>

إحصائيات وتقارير:

1. اتحاد المصارف السوداني، نشرة المعلومات المصرفية يناير - ديسمبر 2005م.
2. اتحاد المصارف السودانية، نشرة المعلومات المصرفية، يناير - ديسمبر 1995م.
3. إتحاد المصارف العربية : برامج الإصلاح الإقتصادية ودور المصارف العربية ،
بيروت: 1996م.
4. بنك السودان - التقارير السنوية للأعوام 1997/1970م.
5. بنك السودان - التقارير السنوية للأعوام 2004-1991م.
6. التقارير السنوية لبنك السودان 2008-1983م.
7. تقارير مشروع الإستخدام المنتج وتشغيل الخريجين 2008-2007 - وزارة الرعاية
الإجتماعية وشئون المرأة والطفل ، الخرطوم .
8. تقارير مصرف الإدخار للتنمية الإجتماعية.2007-2000م.
9. تقارير وزارة المالية الماليزية الموقع: [http:// www.treasury.gov.my](http://www.treasury.gov.my)
10. التقرير الإستراتيجى السودانى 2006 - 2008م - مركز الدراسات الإستراتيجية :
الخرطوم.
11. التقرير السنوى لبنك الخرطوم للأعوام 2008-2005م .
12. التقرير السنوى لبنك آيفورى للأعوام 2008-2005م .
13. تقرير قناة الجزيرة الإخبارية، الأخبار الاقتصادية- اجتماع لندن التشاوري للمسؤولين
الأوروبيين المنعقد في لندن في 2008/1/30م.
14. تقرير مجلس الفكر الإسلامى في باكستان، المركز العالمى لأبحاث الإقتصاد
الإسلامى، جدة: الطبعة الثالثة 1984م.

15. تقرير: 2009 م ، التمويل الإسلامى أقل القطاعات تأثراً بالأزمة العالمية وتوقعات بتزايد الإقبال عليه ، صحيفة الشرق الأوسط العدد 11067 ص ص 1-2 بتاريخ 2009/3/27 م.الموقع:

<http://www.aawsat.com/details.asp,section=58.article=511230.issue=11067>.

أخرى :

1. إتفاقية السلام الشامل والدستور الإنتقالى لعام 2005 م .
2. الإستراتيجية القومية الشاملة للفترة من 1992م -2002م.
3. بنك السودان : السياسات الإئتمانية للأعوام من 1983-1989م.
4. بنك السودان : السياسات النقدية والتمويلية للأعوام من 1990-2008م.
5. بنك السودان : النشرة الإقتصادية ديسمبر 2006 م - 2007 م .
6. بنك السودان : قانون بنك السودان لعام 1959م.
7. بنك السودان : منشور التعريف المصرفية بتاريخ 1987/10/31 م .
8. التنى ، إخلاص مصطفى : لقاء مع مدير عام بنك الأسرة ، مجلة المصارف العدد 25، إتحاد المصارف السودانى الخرطوم: أكتوبر 2008م.
9. صالح ، محسن . 2007 م . لقاء مع مهاتير محمد بتاريخ 2007/7/7م كوالا لامبور. 2008/10/21 موقع [www. aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) http: //
10. قناة الجزيرة الإخبارية : الأخبار الإقتصادية، بتاريخ 30 /يناير /2008م
11. قناة الجزيرة الإخبارية : ما وراء الخبر ، بتاريخ 27 /مارس /2009م.
12. المؤتمر القومى للإنقاذ الإقتصادى ، الخرطوم : أكتوبر / نوفمبر 1989م.
13. مقابلة السيد / سيف الدين عبد الرحمن مدير بنك آيفورى فرع الخرطوم بتاريخ 2010/1/14.
14. مقابلة السيد / عبد الله دفع الله الشريف المدير العام الأسبق لبنك الإدخار والتنمية الإجتماعية بتاريخ 2010/4/2م.
15. مقابلة السيد / عثمان حمد محمد خير مدير سوق الخرطوم للأوراق المالية بتاريخ 2010/3/16م.
16. مقابلة السيد / فيصل عبد اللطيف مدير إدارة التفتيش والمراجعة الداخلية ببنك الخرطوم بتاريخ 2009/4/15م.

17. مقابلة السيد / لادو دوماس بيجا كاجو مدير إدارة الميزانية ببنك آيفورى بتاريخ 2009/1/25م.

18. مقابلة السيد /عبد الرحيم حمدي وزير المالية الأسبق بتاريخ 2010/3/16م.

بحوث أكاديمية:

1. إبراهيم، الدرديرى إسماعيل بلال: دور السياسات المالية والنقدية فى ضبط التضخم فى السودان - دراسة تحليلية للفترة من 1970-2006م ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2004م).

2. أحمد، حسام الدين آدم : إدارة السيولة فى الإقتصاد السودانى- دراسة تجربة شهادات مشاركة البنك المركزى(شمم) وشهادات المشاركة الحكومية(شهامة) ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2004م).

3. حبيب، إبراهيم آدم:السياسة النقدية - دراسة مقارنة بين السياسة النقدية فى النظام المصرفى التقليدى والإسلامى بالتركيز على تجربة السودان خلال الفترة 1990-2002م ، رسالة دكتوراة ، جامعة الخرطوم (2005م).

4. حمد، الشاذلى عيسى: أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السودانى للفترة 1989-2000م، رسالة دكتوراة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2004م) .

5. الحمدانى، عودة ناجى فرهود: أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على إقتصاديات البلدان النامية - دراسة حالة السودان، رسالة دكتوراة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2004م).

6. خليفة، ماجدة حمزة: التمويل بصيغة بيع السلم حالة دراسية بنك الخرطوم، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم، 2001م.

7. عبد العزيز، سيد أحمد محمد أحمد: تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان فى إدارة السيولة النقدية- دراسة ميدانية تحليلية للفترة 1992- 2002م، رسالة دكتوراة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا(2006م).

8. محمد، أحمد على أحمد: أثر سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على التنمية الإقتصادية فى السودان فى الفترة من 1979- 2000م، رسالة دكتوراة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا(2002م) .

9. يس، إبراهيم محمود: أثر التضخم على الميزان التجارى وسعر الصرف فى السودان فى الفترة 1990- 2005م ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2007م).

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Bond, Peter & M.A., F.C.I.B:"Monetary Economics", Northwick Publishers,14 Bevere Close, Woreester,WR3 7QH London,1988.
2. Chapra M. Umer, " Towards a Just Monetary System ", The Islamic Foundation , London , 1995.
3. Crockett,Andrew : " Money:Theory, Policy, and Institutions." The Camelot Press Ltd, Southampton,Great Britain,1978.
4. Harper,Malcolm: " Musharakah Partnership Financing - An approach to Venture Capital for Microenterprise" Small Enterprise Development Publications, London, December 1994.pp21-23
5. Mannan M. A., "Economic Development and Social peace in Islam", TA-HA Publisher LTD, London, 1989.
6. Muslehuddin, Mohammed, "Banking and Islamic Law", Universal Offset Printers, New Delhi-2, First edition, 1993.
7. Oxenfeldt,J: Economic Systems in Action .Cambridge Mass: Harvard University Press,1978
8. P. Samuelson, and Welliam D. Norshays: " Economics" 13 th Edition Mc Growhill – International 1989, p328.

مقالات ودراسات وأوراق عمل باللغة الإنجليزية:

1. Asian Development Bank. 2008. Asian Development Outlook 2003:II.EconomicTrends and Prospects in Developing Asia : South East Asia Malaysia., Retrieved October 23,2008,from <http://www.Adb.org/Help/privacy.asp>.
2. Asif, Malaysian Economic Policy and FDI.Retrieved October 21, 2008 from <http://www.essaydepot.com/policy.php>
3. Association Romandedes Intermediaries Financiers(ARIF).2006 Crown Forex SA:Switzerland.,p.1 <http://www.Wikimedia> from Retrieved October 21, 2008.
4. Forrest Capie, Charles Goodhart, Stanly Ficher and Norbert Schnadt, "The Future of Central Banking", The Tercentenary Symposium of the Bank of England, Cambridge University Press, 1994.

الملاحق

ملحق رقم (1) نص البند 14 من إتفاقية السلام الشامل (الصفحات 67-71)

لضمان توزيع الأموال وفقاً للموازنة الحكومية المجازة وضمان إنفاق المال بالطرق السليمة مع مراعاة أن القيمة مقابل الثمن .

- ٢-١٢ اضمنان الأداء التقييم لهذه الأجهزة ، ينشأ ديوانان مستقلان للمراجعة إحداهما على المستوى القومي ، والآخر لجنوب السودان ويكونان مسؤولين عن أداء المهام المشار إليها أعلاه . وعلى ديوان المراجعة القومي وضع ضوابط المراجعة وتكون التعيينات لديوان المراجعة القومي بقرار من رئاسة الجمهورية مؤيد من المجلس الوطني .
- ٣-١٢ على كل مستويات الحكم حفظ ما يتسلمه من دخل وإيرادات في حسابات عامة خاضعة للتدقيق والمحاسبة العامة .

١٣- تمويل الفترة الانتقالية:

- ١-١٣ تساعد الحكومة القومية بأكثر قدر ممكن في المرحلة السابقة للفترة الانتقالية الحركة الشعبية لتحرير السودان في إنشاء الحكومات الانتقالية الجديدة على مستوى الولايات /الأقاليم وحكومة جنوب السودان التي تتحمل التكاليف المباشرة لإنشاء تلك المستويات الحكومية بمساعدة مالية من المجتمع الدولي.
- ٢-١٣ عند توقيع اتفاقية السلام الشامل ، ينشئ الطرفان فريقاً قومياً إنتقالياً مشتركاً للفترة الانتقالية تتمثل مهامه فيما يلي :
- ١-٢-١٣ إعداد تقديرات الميزانية لإنشاء الحكومات على المستوي القومي وجنوب السودان والولايات/الأقاليم وفقاً لاتفاقية السلام.
- ٢-٢-١٣ تنظيم وإعداد الوثائق المناسبة لمؤتمر المانحين بما في ذلك جدول أعمال المؤتمر وخطابات الدعوة ويكون الفريق بمثابة سكرتارية لمؤتمر المانحين.
- ٣-٢-١٣ وضع استراتيجيات لجمع الأموال والمساعدة في تحديد المصادر المحتملة للأموال اللازمة لبدء المرحلة الانتقالية في حينها وبصورة سلسة.

١٤- السياسة النقدية والمصرفية والعملية والاقتصاد:

(أ) السياسة النقدية والمصرفية والعملية:

- ١٤-١٤ يتفق الطرفان ، وفقاً لبروتوكول مشاكوس الموقع عليه في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م على أن يكون في السودان نظام مصرفي مزدوج خلال الفترة الانتقالية: نظام مصرفي إسلامي يعمل به في شمال السودان ونظام مصرفي تقليدي يعمل به في جنوب السودان.

٢-١٤ يوافق الطرفان على أن جنوب السودان في حاجة ملحة لمرافق مصرفية تقليدية ويتفقان على ضرورة إنشاء بنك جنوب السودان خلال الفترة الإنتقالية كفرع للبنك المركزي السوداني حسب نص الفقرة ١-١٤ أعلاه .

٣-١٤ يتفق الطرفان على إعادة هيكلة بنك السودان المركزي ، في أثناء الفترة قبل الإنتقالية ، بما يمثل إزدواجية النظام المصرفي في السودان ، ولأجل ذلك على بنك السودان استخدام وتطوير نظامين مصرفيين إحداهما إسلامي والآخر تقليدي ، لضبط تنفيذ سياسة نقدية واحدة والإشراف عليها ، عن طريق : (١) نافذة تمويل إسلامية في شمال السودان يديرها نائب محافظ بنك السودان المركزي ويستخدم فيها أسلوب التمويل الإسلامي لتطبيق السياسة النقدية القومية في شمال السودان . (٢) بنك جنوب السودان برئاسة نائب لمحافظ بنك السودان المركزي ليدبر النافذة التقليدية التي تستخدم أسلوب التمويل التقليدي في تنفيذ نفس السياسة النقدية القومية في جنوب السودان .

٤-١٤ يكون بنك السودان مسؤولاً عن تطبيق السياسة النقدية وكل المؤسسات المصرفية تخضع للنظم واللوائح التي يضعها بنك السودان المركزي .

٥-١٤ تكون أولى مسؤوليات ومهام بنك السودان المركزي تأمين استقرار الأسعار ، والمحافظة على استقرار سعر الصرف ، وكفاءة النظام المصرفي ، وإصدار العملة . ويكون تنفيذ السياسة النقدية بالتالي ، معتمداً في المقام الأول ، على آليات السوق بدلاً عن التخصيص الإداري للإعتماد .

٦-١٤ البنك المركزي السوداني مستقل إستقلالاً كاملاً لمراقبة تنفيذ سياسته النقدية.

٧-١٤ تعين رئاسة الجمهورية محافظ البنك المركزي ونائبيه (نائبتيه) ويعين المحافظ بالتشاور مع نائبيه / نائبتيه كبار الموظفين الآخرين في البنك المركزي .

٨-١٤ يتفق الطرفان على إنشاء مجلس إدارة مستقل لبنك السودان المركزي (BOD) في أثناء الفترة قبل الإنتقالية ، وتتخذ قرارات مجلس الإدارة بإجماع الآراء في المسائل التي قد تؤثر سلباً على مصالح أي من طرفي هذه الإتفاقية . ويكون مجلس إدارة بنك السودان المركزي مسؤولاً لدى رئاسة الجمهورية عن أداء البنك المركزي ، تطبيقاً مبدأ المساءلة ويتكون مجلس إدارة البنك المركزي من تسعة أعضاء على الوجه الآتي :

أ. محافظ بنك السودان المركزي رئيساً ونائبه .

ب. ستة من السودانيين من ذوي الكفاءة العالية تعينهم رئاسة الجمهورية أخذة في الاعتبار الصيغة المتفق عليها في بروتوكول إقتسام السلطة بخصوص مؤسسات الحكومة القومية .

٩-١٤ يعتمد بنك السودان المركزي برنامجاً لإصدار عملة جديدة حالما تسمح الظروف العملية بذلك خلال الفترة الإنتقالية ويبرز تصميم العملة الجديدة التنوع الثقافي في السودان وإلى حين إصدار العملة الجديدة بموافقة الطرفين وبناءً على توصيات البنك المركزي تستمر العملات المتداولة في جنوب السودان كعملات معترف بها .

١٠-١٤ يكون بنك جنوب السودان مسؤولاً عن منح التراخيص للمؤسسات المالية في جنوب السودان والإشراف عليها .

١١-١٤ تكون كافة المؤسسات المالية خاضعة للضوابط التنظيمية والتحرطية المعترف بها دولياً في المعاملات المالية الإسلامية والتقليدية كما يضمها بنك السودان المركزي .

١٢-١٤ كل المؤسسات المالية منزهة بتنفيذ السياسات النقدية التي يحددها بنك السودان المركزي .
(ب) الإستدانة :

١٣-١٤ يجوز لحكومة جنوب السودان والولايات / الأقاليم أن تقترض الأموال بناءً على قدراتها الإئتمانية . ولا يطلب أو ينتظر من الحكومة القومية ولا من بنك السودان المركزي ضمان قروض الحكومات دون القومية .

١٤-١٤ تقدم حكومة جنوب السودان والحكومات دون مستوى القومى لإخراض الإحصاء ، ببياناتها المالية إلى الأجهزة الحكومية القومية المختصة .

١٥-١٤ يجوز لحكومة جنوب السودان والولايات / الأقاليم أن تستدين أموالاً من مصادر أجنبية بناءً على قدراتها الإئتمانية .

١٦-١٤ يجب أن تكون إستدانة الحكومات دون القومية من جهات أجنبية بطريقة لا تسبب بخطط الإقتصاد الكلى ، ومتسقة مع الأهداف الرامية إلى المحافظة على المقبولية لدى الجهات الخارجية ، وأن تتسق كل معاملات الحكومات دون القومية مع جهات أجنبية بغرض الإستدانة ، مع معايير بنك السودان المركزي .

١٥- صندوق الإعمار والتنمية:

(أ) صندوق الإعمار والتنمية لجنوب السودان:

١-١٥ ينشأ صندوق الإعمار والتنمية في جنوب السودان بهدف طلب وتعبئة وجمع الأموال من تمانحين الدوائين والمحنيين وإنفاق هذه الأموال على إعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية في

الجنوب لإعادة توطين وإعادة دمج الدارجين داخلياً وخارجياً ومعالجة الاختلالات السابقة في التنمية الإقليمية والبنية التحتية.

٢-١٥ ينشأ نظام للرقابة والتقويم لضمان الخضوع للمساءلة والشفافية والكفاءة والإنصاف والعدل في استخدام الموارد.

٣-١٥ حكومة جنوب السودان مسؤولة عن الاتفاق من الصندوق ويحق لها أن تعي أموالاً إضافية من منح الدول الأجنبية والمنظمات متعددة الأطراف أو أي أجهزة أخرى لأغراض إعادة البناء والتنمية في جنوب السودان والولايات/الأقاليم ودار الصندوق بشفافية تامة وبصورة مهنية . ويخضع المراقبة بواسطة لجنة تعيينها حكومة جنوب السودان ولكنها تضم ممثلاً عن وزارة المالية القومية ومن الديوان القومي للمحاسبات.

(ب) الصندوق القومي للإعمار والتنمية:

٤-١٥ تنشئ وزارة الخزانة صندوقاً قومياً لإعادة البناء والتنمية تكون مهمته تنمية المناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نمواً خارج جنوب السودان تديره لجنة تسيير تمثل فيها تلك المناطق بصورة ملائمة. ويمثل حكومة جنوب السودان في اللجنة موظف من وزارة المالية وتقدم لجنة التسيير تقريراً عن الإيرادات والمصروفات والمشاريع التي يدعمها الصندوق للمجلس الوطني وإلى مجلس الولايات/الأقاليم وهي الجهات المشرفة على الصندوق.

(ج) الصندوق الائتماني للمانحين المتعددين:

٥-١٥ يقر الطرفان بالحاجة إلى إنشاء صندوقين ائتمانيين للمانحين المتعددين، أحدهما للحكومة القومية والآخر لحكومة جنوب السودان لدعم الحاجات الملحة في الميزانية الجارية والتكاليف الاستثمارية بموجب معايير جلية واضحة لعناصر التمويل المقبولة. وبعد الصندوق الائتماني عدة العمل خلال الفترة السابقة للفترة الانتقالية ثم يتحول الصندوق بعد ذلك إلى (١) صندوق ائتماني مخصص لصندوق إعمار وتنمية جنوب السودان و (٢) صندوق ائتماني مخصص للصندوق القومي للإعمار والتنمية.

٦-١٥ يشرع الصندوق الائتماني مباشرة في دعم المجالات ذات الأولوية وهي بناء القدرات وتعزيز المؤسسات والبرامج العائد التي يحددها الطرفان وذلك ضمن أمور أخرى.

٧-١٥ يدعم كلا الصندوقين الاحتياجات العاجلة والتكاليف الاستثمارية في الميزانية الجارية بموجب معايير جلية واضحة لعناصر تمويل مقبولة ويكون لكل منهما الحق في طلب وجمع الأموال من المانحين الأجانب.

- ٨-١٥ كل الصناديق الائتمانية ملزمة بكتابة تقارير لبنك السودان المركزي بالتدفقات المالية التي تحصل عليها.
- ٩-١٥ لضمان المساهمة السلمية عن حسابات الأموال المصروفة من الصناديق الائتمانية يكلف الطرفان بإجراء مراجعة على الأموال المصروفة خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية.
- ١٠-١٥ وخلال الفترة السابقة للفترة الانتقالية وخلال فترة الانتقال يجوز توجيه الأموال مباشرة لتمويل الأنشطة ذات النفع لكل من الحكومة أو حكومة جنوب السودان، حسب الحالة.
- ١١-١٥ خلال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية تستقبل الأموال الخارجية في حسابات خاصة تفتح في بنك السودان المركزي للمناطق خارج جنوب السودان ولجنوب السودان في بنك تجاري في جنوب السودان وذلك حتى قيام وتشغيل بنك جنوب السودان. وبالنسبة للفترة الانتقالية : (١) يكون تدفق الأموال للصندوق القومي من خلال البنك المركزي السوداني و (٢) تصرف الأموال الواردة للصندوق الجنوب من حساب خاص في بنك جنوب السودان يخصص لحكومة جنوب السودان أو من خلال ترتيبات يحددها الصندوق الائتماني للمانحين المتعددين.

٢١

منح رقم (٢) فئات العملة السودانية



جنيه واحد



مائة دينار



عشرة جنيهات



ألف دينار



خمسون جنيهاً



خمسة آلاف دينار

ملحق رقم (3)

التوزيع الجغرافى وأنواع البنوك العاملة فى الفترة من 2007 - 2008م

** المجموع		المصارف التجارية						المصارف المتخصصة		بنك السودان المركزى		الولايات
		الأجنبية		المشتركة		الوطنية						
ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	*ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	
2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	
211	199	7	6	162	151	20	22	22	20	1	1	ولاية الخرطوم
110	106	1	1	64	65	10	11	35	29	2	2	الولايات الوسطى) سنار، الجزيرة، النيل الأزرق، النيل الأبيض)
65	67	2	1	42	45	5	5	16	16	2	2	الولايات الشرقية) القضارف، كسلا، البحر الأحمر)
52	55	0	0	28	29	2	3	22	23	2	2	الولايات الشمالية(الشمالية، نهر النيل)
48	47	1	1	20	23	10	8	17	15	1	1	ولايات كردفان) شمال ، جنوب،وغرب كردفان)
40	40	1	0	20	22	4	4	15	14	2	2	ولايات دارفور) شمال، جنوب،وغرب دارفور)
38	18	0	0	34	7	0	7	4	4	2	2	الولايات الجنوبية(ولايات بحر الغزال، أعالى النيل، والإستوائية)
564	532	12	9	370	342	51	60	131	121	12	12	المجموع

* تتضمن فروع البنوك المشتركة بجنوب السودان وعددها (28) فرعاً . ** المجموع لا يشمل فروع بنك السودان المركزى .

المصدر : بنك السودان -التقارير السنوية